

كلمة المهندس أحمد بن عبدالله المسلماني

رئيس هيئة تنظيم الاتصالات

مؤتمر تنمية الاتصالات لعام 2025 – باكو

سعادة رئيس المؤتمر،

سعادة الأمين العام

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة ممثلي الدول الأعضاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لي، بالأصالة عن نفسي، وبالنيابة عن حكومة دولة قطر، أن أتقدم بخالص الشكر إلى جمهورية أذربيجان على استضافة هذا المؤتمر الهام، وحُسن التنظيم، في وقت تتزايد فيه أهمية التعاون الدولي لتوسيع فرص التنمية الرقمية.

السيدات والسادة،

لا يزال أكثر من 2.6 مليار شخص خارج نطاق الاتصال، في وقت أصبح فيه النفاذ الرقمي شرطًا أساسيًا للتنمية البشرية والاقتصادية. ومن هذا المنطلق، نثمن انعقاد هذا المؤتمر كمنصة لاعتماد خارطة طريق جديدة لقطاع التنمية في الاتحاد، تأخذ في الاعتبار أولويات الشمول الرقمي، وتنمية المهارات، وتعزيز الاستثمارات المستدامة.

وفي هذا السياق، تنطلق جهود دولة قطر من رؤية تنموية شاملة تضع الرقمنة والابتكار في صميم السياسات العامة، داعمةً التنوع الاقتصادي وتمكين رأس المال البشري. وقد تُرجمت هذه الرؤية إلى تطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز جاهزية الدولة للتحويل الرقمي، مع خلق فرص عمل جديدة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات دعمًا للاقتصاد الرقمي وتعزيزًا لمساهمة القطاعات غير الهيدروكربونية في النمو. كما شملت الإنجازات توسيع خدمات الاتصالات الذكية، تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وإطلاق مبادرات وطنية للابتكار مثل «نموذج فنار للذكاء الاصطناعي العربي» لتعزيز الاستخدام المسؤول للتقنيات ودعم منظومة رقمية أكثر شمولًا.

إن البيئة التنظيمية تمثل عنصرًا حاسمًا في تمكين هذا التحول. وفي هذا الإطار، تضطلع هيئة تنظيم الاتصالات بدور محوري في تهيئة البيئة الممكنة لتحقيق أولويات التحول الرقمي، عبر تطوير أطر تنظيمية مرنة تُواكب متغيرات الاقتصاد الرقمي وتدعم حوكمة البيانات والخدمات السحابية وتمكين الشركات من تبني التقنيات الناشئة.

السيدات والسادة،

استنادًا إلى شراكة وثيقة وممتدة مع الاتحاد الدولي للاتصالات منذ 1973، تُواصل دولة قطر لعب دور قيادي في دعم أهداف الاتحاد وتعزيز التنمية الرقمية عالميًا من خلال مساهماتها في تطوير السياسات والمبادرات المشتركة.

وترى بلادي أن الوقت الحالي مناسب لتوطيد أطر التعاون الدولي بما يخدم أولويات الدول الأعضاء ويُسهم في ردم فجوات الاتصال عالميًا.

وبناءً على ذلك، يشرفني أن أعلن ترشح دولة قطر لعضوية مجلس الاتحاد للفترة 2027-2030، ضمن المنطقة ها (آسيا وأستراليا)، تأكيدًا لالتزامها بالعمل الجماعي وتحمل مسؤولياتها كشريكٍ فاعلٍ في دعم مسيرة الاتحاد وتحقيق أهدافه الاستراتيجية.

وستُسخر دولة قطر عضويتها لتحويل هذه الخبرة إلى نتائج ملموسة: تسريع ربط غير المتصلين، والارتقاء بالمهارات، وتعزيز الثقة الرقمية، ودعم الاستخدام المسؤول للتقنيات الناشئة، وتشجيع الاستثمارات الرقمية المستدامة.

ونأمل من خلال هذا الترشح أن نُسهم بالتعاون مع الدول الأعضاء، إلى دعم توجهات المجلس وتعزيز دور الاتحاد في تحقيق التنمية الرقمية الشاملة، مؤكدة التزامها بمبادئ الشفافية والتعاون البناء، واستعدادها لمشاركة خبراتها ودعم مبادرات بناء القدرات بما يعود بالنفع على جميع الدول والمجتمعات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.